

يتولى الديوان مهمة إعداد الدراسات والأبحاث القانونية وفق الهيكلية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء بموجب القرار رقم (6) لعام 2014م، بحيث تتولى هذه المهمة دائرة الأبحاث والدراسات المدرجة في الإدارة العامة للاستشارات والفتاوى القانونية.

في ظل مواكبة الديوان لتسارع الأحداث وتعدد القضايا القانونية عمل الديوان على إعداد الدراسات والأبحاث القانونية المتخصصة ورفعها لصناع القرار لمساعدتهم في اتخاذ القرار المناسب، وتعمل الدائرة على إعداد الأبحاث والدراسات القانونية وفق مناهج البحث العلمي ضمن الأسس والمعايير المعتمدة.

تعريف البحث القانوني:

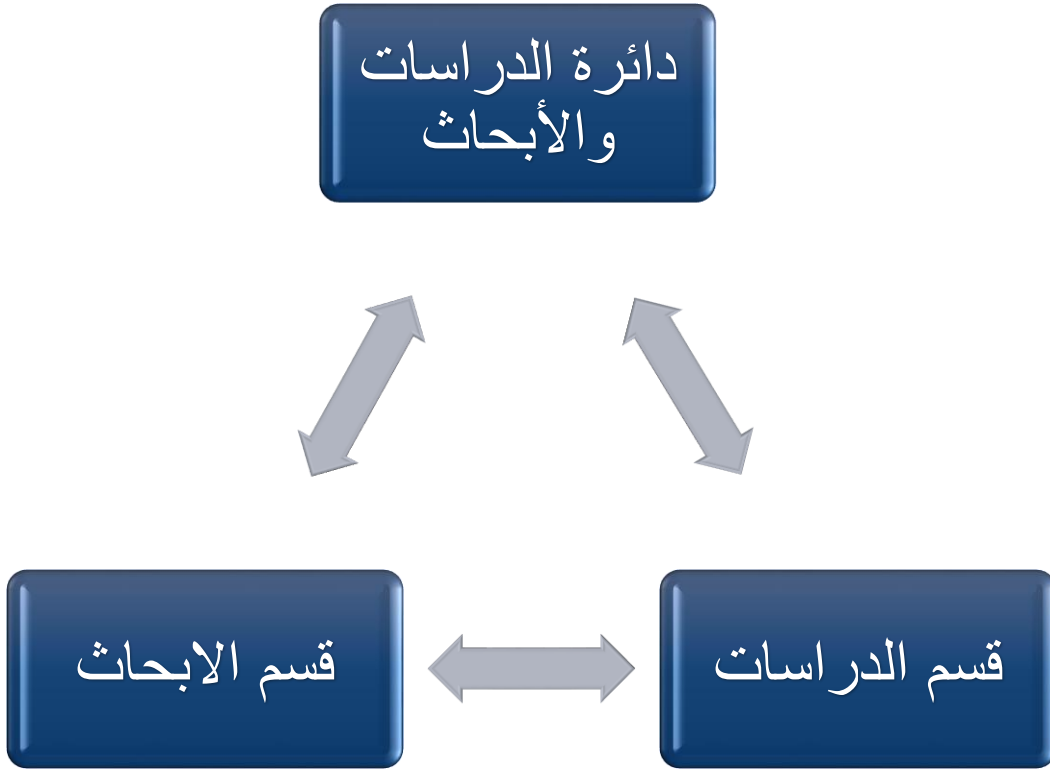
وسيلة للاستعلام والاستقصاء الدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو تصحيح المعلومات الموجودة فعلاً أو محاولة تطويرها وتحديثها، وذلك باتباع أحد مناهج البحث العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات والمعلومات الواردة في العرض بحجج وأدلة وبراهين ومصادر كافية.

تعريف الدراسة القانونية:

البحث في موضوع معين وقراءته وقراءه واضحة يتمعن وتجميع المصادر التي تبحث في تفاصيله لإثراء المنظومة العلمية به وتعريف الناس بهذا الموضوع لغرض زيادة المعرفة به وبكافة تفاصيله.



الهيكل التنظيمي



اختصاصات دائرة الدراسات والأبحاث:

1. اعداد البحوث والدراسات القانونية وفق توجهات الإدارة العليا للديوان.
2. اعداد الدراسات القانونية المتعلقة بالاحتياجات التشريعية لقضايا محددة وفق ما تتطلبه المرحلة.
3. اعداد الأبحاث والدراسات اللازمة لعمل الديوان.
4. تعزيز جودة الدراسات والأبحاث وتوجيهها نحو خدمة المجتمع.



اختصاصات قسم الأبحاث:

1. توفير البيانات والمعلومات ذات العلاقة .
2. إعداد الأبحاث القانونية المطلوبة بالقضايا القانونية.
3. المشاركة مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المتخصصة بالبحث القانوني.

اختصاصات قسم الدراسات:

1. إعداد التقارير وتوفير البيانات والمعلومات ذات العلاقة .
- 2.مراجعة وتحليل للمسائل والقضايا القانونية محل الدراسة.
3. إعداد مسودة بالدراسات القانونية المطلوبة .
4. إعداد المذكرات والتقارير القانونية بنتائج المراجعة والتدقيق القانوني للدراسات.
5. متابعة حصر المراجع والمصادر اللازمة لدائرة الدراسات بما يمكن الدائرة من إعداد الدراسات ومراجعتها القانونية.
6. إعداد الدراسات المسحية والدراسات الإحصائية اللازمة لعمل الديوان.

